دور حزب الاتحاد الديمقراطي والحزب الشيوعي في التاريخ السياسي في السودان ١٩٨٦ _ ١٩٨٩

د. عزة محمد موسى محمد
azzamohamedmusa315@gmail.com
د. سلوى ابراهيم عمر علي
Salwa.soli9999@gmail.com
مصطفى حازم حمودي عبد
Mustafa.h1977@gmail.com
جامعة الجزيرة /كلية التربية – الحصاحيصا / السودان

الملخص:

تتناول هذه الدراسة دور حزب الاتحاد الديمقراطي والحزب الشيوعي السوداني في تاريخ السودان السياسي خلال الفترة الانتقالية من ١٩٨٦ إلى ١٩٨٩. وهي فترة حاسمة تلت الإطاحة بنظام جعفر النميري وانتقال البلاد نحو الديمقراطية. هدف البحث هو تحليل تأثير كل من الحزبين على السياسة السودانية في تلك الفترة. مع التركيز على استراتيجياتهما. أيديولوجياتهما. ودورهما في التحول الديمقراطي. ان فهم كيفية تأثير القوى السياسية الرئيسية على عملية الانتقال إلى الديمقراطية واستقرار النظام السياسي في السودان. عبر المنهج التاريخي. سيتم جمع وتحليل المعلومات من مصادر أولية وثانوية لتقديم صورة دقيقة عن الأحداث والقرارات السياسية. من خلال المنهج الاستقرائي. سيتم استنباط نظريات حول تأثيرات سياسات الحزبين بناءً على الأدلة المتاحة. مشكلة البحث تتمثل في فهم تأثير الأدوار المختلفة التي لعبها حزب الاتحاد الديمقراطي والحزب الشيوعي على الاستقرار السياسي والتحول الديمقراطي في السودان. وتكونت الفرضية الرئيسية هي أن استراتيجيات وتوجهات الحزبين كان لها تأثيرات متباينة على السياسة السودانية. حيث سعى حزب الاتحاد الديمقراطي إلى تحقيق الاستقرار من خلال التحالفات السياسية. بينما قدم الحزب الشيوعي رؤية نقدية للتغيير الاجتماعي والاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الدور، حزب الاتحاد الديمقراطي ، الحزب الشيوعي ،التاريخ السياسي، السودان.

تاريخ الاستلام :١٥/٧/ ٢٠٢٤	**تاريخ القبول: ٢٩ /٩/ ٢٠٢٤**	**تاريخ النشر: ١/١٢/ ٢٠٢٤**

The role of the Democratic Union Party and the Communist Party in the history of Yemen in Sudan 1986-1989

Dr. Salwa Ibrahim Omar Ali
Salwa.soli9999@gmail.com

Dr. Azza Muhammad Musa Muhammad
azzamohamedmusa315@gmail.com

Mustafa Hazem Hamoudi Abdel
Mustafa.h1977@gmail.com
University Al Gezira / College of Education - Al-Hasahisa / Sudan

Abstract

This study examines the role of the Democratic Unionist Party (DUP) and the Sudanese Communist Party in Sudan's political history during the transitional period from 1986 to 1989, a crucial time following the overthrow of President Jaafar Nimeiri and the country's shift towards democracy. The goal of the research is to analyze the impact of both parties on Sudanese politics during this period, focusing on their strategies, ideologies, and roles in the democratic transition.

Understanding how major political forces influenced the transition to democracy and the stability of the political system in Sudan is essential. Through the historical method, information will be gathered and analyzed from primary and secondary sources to provide an accurate picture of the events and political decisions. Using the inductive method, theories will be developed about the impact of the parties' policies based on available evidence.

The research problem centers on understanding the varied impacts of the roles played by the DUP and the Communist Party on political stability and democratic transition in Sudan. The main hypothesis is that the strategies and approaches of the two parties had differing effects on Sudanese politics, with the DUP seeking to achieve stability through political alliances, while the Communist Party offered a critical perspective on social and economic change.

Keywords: role, Democratic Union Party, Communist Party, political history, Sudan.

المقدمة:

تعد فترة ١٩٨٦-١٩٨٩ من الفترات التاريخية الحاسمة في تاريخ السودان الحديث. حيث شهدت البلاد تحولات سياسية واجتماعية هامة شكلت معالم مستقبلها السياسي. عقب فترة من الاضطرابات العسكرية والحكم الديكتاتوري التي شهدها السودان في السبعينيات. بدأت البلاد في الانتقال نحو نظام ديمقراطي جديد بعد الانتفاضة الشعبية التي أطاحت بنظام جعفر النميري في أبريل ١٩٨٥. في هذه الفترة. كان لحزبي الاتحاد الديمقراطي والحزب الشيوعي السوداني دور بارز في المشهد السياسي.

حزب الاتحاد الديمقراطي. لعب دورًا محوريًا في الحياة السياسية السودانية من خلال تحالفه مع قوى سياسية أخرى لدعم التحول الديمقراطي وتعزيز النظام البرلماني. كان الحزب يطمح إلى تحقيق الاستقرار السياسي من خلال بناء تحالفات واسعة في إطار النظام الديمقراطي الجديد. مستندًا إلى تقاليد تاريخية قوية ومشاركة فعالة في السياسة السودانية.

من جهة أخرى. كان الحزب الشيوعي السوداني قوة سياسية متميزة تسعى إلى تحقيق أهدافها من خلال دعم الحركة الجماهيرية وتعزيز المطالب الاجتماعية والاقتصادية. رغم قلة تمثيله البرلماني مقارنة بحزب الاتحاد الديمقراطي. فإن الحزب الشيوعي لعب دورًا نقديًا في تقديم رؤى بديلة للنظام الاقتصادي والسياسي. وجادل من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز حقوق الطبقات العاملة.

في هذا البحث. سنستعرض كيف ساهم كل من حزب الاتحاد الديمقراطي والحزب الشيوعي في تشكيل الأحداث السياسية خلال هذه الفترة الانتقالية. مع التركيز على سياساتهم وتوجهاتهم وأثرهم على استقرار السودان وتحقيق الديمقراطية. سنتناول دور كل حزب في العملية الانتخابية. التحديات التي واجهتهما. وكيف ساهمت استراتيجياتهما في رسم معالم السياسة السودانية في تلك الحقبة.

اهمية البحث:

يكتسب البحث في دور حزب الاتحاد الديمقراطي والحزب الشيوعي السوداني خلال الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٨٩ أهمية كبيرة لعدة أسباب.

أولاً. تعد هذه الفترة فترة تحول سياسي حاسمة في تاريخ السودان. حيث شهدت الانتقال من الحكم العسكري إلى نظام ديمقراطي. دراسة الأدوار المختلفة التي لعبتها الأحزاب السياسية في هذه الفترة تساعد على فهم أفضل لكيفية تشكيل السياسة السودانية وكيفية تأثير الأحزاب على عملية التحول الديمقراطي.

ثانيًا. إن استكشاف الأدوار المختلفة لكل من حزب الاتحاد الديمقراطي والحزب الشيوعي يوفر رؤى حول ديناميات القوى السياسية في السودان وكيفية تفاعل الأحزاب المختلفة مع قضايا مثل الاستقرار

السياسي. العدالة الاجتماعية. والتنمية الاقتصادية. ذلك يسهم في فهم كيفية تأثير السياسات والأيديولوجيات المختلفة على مصير النظام السياسي والاقتصادي في البلاد.

ثالثًا. من خلال تحليل التحديات والاستراتيجيات التي اتبعها كل من الحزبين. يمكن استقاء الدروس التي قد تفيد في فهم كيفية التعامل مع الأزمات السياسية والتحولات في سياقات مشابهة. كما يمكن أن يساعد البحث في توفير إطار لتحليل التجارب السياسية في دول أخرى تمر بمرحلة انتقالية.

اشكالية البحث:

تتمثل مشكلة البحث في فهم وتقييم الدور الذي لعبه كل من حزب الاتحاد الديمقراطي والحزب الشيوعي السوداني في تشكيل السياسات والقرارات السياسية خلال الفترة الانتقالية في السودان (١٩٨٦-١٩٨٩). حيث يواجه الباحثون صعوبة في تحديد كيفية تأثير استراتيجيات وأيديولوجيات كل من الحزبين على العملية الديمقراطية في تلك الفترة. وكيف ساهمت تدخلاتهما في تحقيق أو عرقلة الاستقرار السياسي والتحول الديمقراطي في السودان. تتناول المشكلة كذلك كيفية تفاعل الحزبين مع القوى السياسية الأخرى ومعالجة التحديات التي واجهتهما في سياق الأزمة السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد.

فرضية البحث:

تتمثل فرضية البحث في أن:

"الأدوار والتوجهات السياسية لكل من حزب الاتحاد الديمقراطي والحزب الشيوعي السوداني خلال الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٨٩ كان لها تأثيرات متباينة على العملية الديمقراطية واستقرار النظام السياسي في السودان. حيث أن حزب الاتحاد الديمقراطي. بصفته حزباً رئيسياً. سعى إلى تعزيز استقرار النظام الديمقراطي من خلال التحالفات السياسية والبناء المؤسسي. بينما قدم الحزب الشيوعي رؤية نقدية تهدف إلى تحقيق تغييرات اجتماعية واقتصادية جذرية. مما أدى إلى تباين في تأثيرهما على عملية الانتقال السياسي وتحقيق الاستقرار في السودان. كما أن هذا التباين في الأدوار والتوجهات ساهم في تشكيل المشهد السياسي بطريقة عكست التعقيدات والتحديات التي واجهت البلاد في تلك الفترة".

منهجية البحث:

استخدم الباحث المنهج التاريخي ويعتبر المنهج التاريخي من الأساليب الأساسية في دراسة الأحداث والظواهر السياسية والاجتماعية على مر الزمن. يعتمد هذا المنهج على جمع وتحليل المعلومات والبيانات المتعلقة بالفترة الزمنية المدروسة من خلال مصادر أولية وثانوية .

المبحث الاول: حزب الاتحاد الديمقراطي

الحزب الاتحادي الديمقراطي السوداني هو حزب سياسي في السودان يأسس عام ١٩٥٢. يعتبر من أقدم الأحزاب السياسية في البلاد. تمثل مبادئه الديمقراطية والاتحادية والتعددية الثقافية والاجتماعية.

لعب الحزب الاتحادي الديمقراطي دورًا هامًا في الحياة السياسية السودانية. خاصة في فترة ما بعد الاستقلال. شارك في العديد من الحكومات والبرلمانات. وكان له تأثير كبير في تشكيل السياسات وتوجيه البلاد. كما شهد دوراً مهماً في العملية السياسية والتنموية والديمقراطية في السودان

المطلب الاول: نشأة وتأسيس الحزب

ظهرت اللبنة الأساسية للحزب في منتصف عام ١٩٤٤ . عندما قام اسماعيل الأزهري بإنشاء جماعة او حزب "الاشقاء" التي دعت إلى شكل من اشكال الوحدة مع مصر كوسيلة لإنهاء الحكم الثنائي المصري – البريطاني) على السودان وكانت جماعة الاشقاء التي اعلنت نفسها حزباً سياسياً طرحت شعار "وحدة وادي النيل" والتي فضلت عدم التدخل المباشر في ميدان العمل السياسي (النورجاويش ١٩٩٠، ١٩) . وعندما أتجه السودان نحو مرحلة الحكم الذاتي عام ١٩٥٢. والتي سبقت الاستقلال أندمج حزب "الاشقاء" مع الجماعات الأخرى التي كانت تدعو الي وحدة وادي النيلوظهر الحزب الوطني الاتحادي الى الوجود. وكان بديهيا حصول الحزب على تأييد ودعم مصر وذلك لان مصر كان لها دور كبير في دمج الاحزاب الاتحادية في حزب واحد هو الحزب الوطني الاتحادي (البحيري ١٩٨٩، ١٨٢).
وفي السياق ذاته لأحت في الأفق منذ منتصف الخمسينات بعض الخلافات بين زعامة "الختمية" وقيادة الحزب الوطني الاتحادي مما دفع الختمية الى انشاء حزب خاص بهم هو "حزب الشعب الديمقراطي" تحت قيادة الشيخ علي عبد الرحمن الامين عام ١٩٥٦ . وفي العام ذاته وبعد حصول السودان على الاستقلال تعرض للعديد من المحاولات الانقلابية العسكرية في إطار ظاهرة عربية وإقليمية أطلق عليها ظاهرة العسكرتيارية). والتي عدت سمة بارزة طبعت الوضع السياسي الدولي. وخاصة الدول حديثة الاستقلال. كان من أهم نتائج تلك الانقلابات العسكرية عدم الاستقرار السياسي بعد أن شكل تكرارها سمة بارزة في مسار الحركة الوطنية في السودان. وشارك حزب الشعب في حكومة ائتلافية مع حزب الامة قبل تسنم الفريق ابراهيم عبود السلطة عام ١٩٥٨ (عفارة ١٩٨٥ ، ١٥٣).

وبعد قيام ثورة الحادي والعشرين من تشرين الأول ١٩٦٤ والتي انهت حكم الفريق عبود. عادت الحياة الحزبية مرة أخرى. ولما كان الاختلاف بين الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي لم يعد له مكان اذ أنحصر في مسائل واعتبارات شخصية بين قادة الحزبين اللذين غالبية جماهيرهما تركزت في المديريات الشمالية والخرطوم والنيل الأزرق وكسلا. ولما كان عدوهما التقليدي المشترك هو حزب الأمة. لذا فقد اثمرت جهود قادة كلا الحزبين بنجاح الالتقاء بينهما وأعلانهما في الثاني عشر من كانون الأول عام ١٩٦٧ . أندماج الحزبين في حزب واحد الحزب الاتحادي الديمقراطي" (بابكر السيد، ١٩٨٦، ٣١)

أكد الحزب الاتحادي الديمقراطي في برنامجه على جملة من المبادئ (٦٨، AL 1993 awadsikainga):

١. مقاومة الحكم الدكتاتوري. عسكريا كان أو مدنيا.
٢. تمسك الحزب بالحكم الديمقراطي النيابي الذي يوفر لجماهير الشعب ارادتها لتمارس حقها الطبيعي ولتعبر بكل حرية عن ذاتها بالمشاركة الفعلية في أقامة التنظيمات المختلفة الحزبية والنقابية والمهنية التي تعطي للديمقراطية مدلولها الحقيقي في ظل دستور يرتضيه الشعب السوداني.
٣. تأكيده على الحكم الذاتي الاقليمي لجنوب السودان.
٤. تأكيد الحزب على ضرورة تدعيم العلاقات والتعاون بين الشعب السوداني والشعوب العربية. وتقوية الروابط الازلية بينها. وتنمية المصالح المشتركة وصولا الى التكامل العربي بالغاء الحواجز التي تفصل بين أجزاء الوطن الأكبر.

المطلب الثاني: تطور دور الحزب في السودان

شهد السودان الكثير من التطورات السياسية والكثير من المواقف والأحداث التي أثرت بلا شك على المنطقة فقد كانت تجربة الفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب خلال المرحلة الانتقالية التي أعقبت ثورة نيسان ١٩٨٥ تجربة متميزة. فلأول مرة في تاريخ السودان وأفريقيا يفي قائد عسكري أصبح في الحكم بعد الثورة التي قام بها. بوعده لتسليم السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة. باندلاع تلك الثورة وأسقاط حكم النميري. وعجزت الحكومة الانتقالية عن تنفيذ ميثاق الثورة. فلم تلغ قوانين أيلول ١٩٨٣ . بل تركت تلك المهمة للحكومة المنتخبة القادمة. وكان من المتوقع أن تضع تلك الحكومة الضوابط عبر أصدار مجموعة من القوانين للتنظيم الحزبي والعمل النقابي والعمل الصحافي التي ترشد على أداء الممارسة الديمقراطية. وكان من المتوقع أيضاً أن تسعى لتمهيد الطريق من أجل وصول القوى الحديثة للمساهمة في العمل السياسي وإدارة البلاد ولكنها لم تفعل. وبهذا فضلت الحكومة الانتقالية أن تكون حكومة إدارية محايدة ترسم الخطى لإعادة الديمقراطية وفق الخط الكلاسيكي. وقد نجحت في نقل السلطة سلمياً إلى حكومة منتخبة وفقاً لقواعد الانتخابات العامة التي أجريت عام ١٩٨٦ . وجسدت انتخابات الجمعية التأسيسية التي جرت في نيسان من العام نفسه. والنتائج التي أسفرت عنها مشكلة بناء تكتل سلطة في السودان. إذ إن المسرح السياسي السوداني كان يعج بأكثر من ثلاثين حزباً سياسياً. فضلا عن التناحر

الحاد بين تلك الأحزاب. وبذلك حالت نتائج انتخابات ١٩٨٦ دون ظهور حزب برلماني كبير قادر على حكم البلاد بمفرده (Cansky,2000, 103).

بينت النتائج أن الأحزاب الشمالية الثلاث الكبرى حزب الأمة – حزب الاتحاد الديمقراطي حزب الجبهة الإسلامية سيطرت على أكثر من ٨٢٪ من مقاعد الجمعية التأسيسية. وجاءت نتيجة الانتخابات العامة تكراراً للقواعد التقليدية في الانتخابات السودانية. فقد ظهر النفوذ الطائفي والقبلي الذي تتمتع به القيادات ومراكز أحزاب القوى المهيمنة مرة أخرى وسهل لهم الوصول واستلام أهم المناصب في الدولة. وبناء عليه لم يحصل أي من تلك الأحزاب على أغلبية مطلقة وبالتالي فالحكومة القادمة حكومة ائتلافية. وأصبح لحزب الجبهة الإسلامية وزن وثقل في الهيمنة البرلمانية. وذلك من خلال قدرته التنظيمية وخبراته من المرحلة السابقة بالإضافة إلى زيادة نفوذه المالي (Cansky,2000, 104) كانت المسألة التي شغلت القوى والأحزاب السياسية هو تشكيل المؤسسات الثلاث الكبرى. مجلس السيادة ومجلس الوزراء والجمعية التأسيسية. وكانت رؤية الحزب الاتحادي ترشيح الفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب رئيساً للمجلس بوصفة أفضل شخصية. وفي الثامن من نيسان ١٩٨٦ تم عقد اجتماع للمجلس العسكري الحاكم المؤقت وذلك لبحث موضوعات عدة كان في مقدمتها الأوضاع المتعلقة بكيفية إجراء انتقال السلطة عقب إعلان الانتخابات. وقد كان المجلس قد قرر عدم تعديل الدستور. وأصر على أن يكون السادس والعشرون من نيسان ١٩٨٦ موعداً لإنهاء المرحلة الانتقالية. وهو الموعد المحدد لذلك والذي يسلم فيه المجلس السلطة إلى رئيس القضاة في السودان (نويشي، ١٩٨٩، ٢٠).

على الصعيد ذاته دعا المجلس العسكري الجمعية التأسيسية للانعقاد وفقاً للمادة ٦٧ من الدستور الانتقالي. وفي السادس والعشرين من نيسان١٩٨٦ تم عقد اجتماعها الأول. وبموجب ذلك أدى اعضاء الجمعية اليمين القانوني أمام رئيس القضاة السوداني السيد محمد ميرغني مبروك الذي تولى الاشراف على الإجراءات الدستورية لنقل السلطة. فيما عقدت الجلسة الأولى للجمعية التأسيسية الجديدة برئاسة أكبر أعضائها سناً النائب محمد عثمان صالح. وذلك في مقر مجلس الشعب السوداني في أم درمان وبإشراف رئيس القضاة.

خاض الحزب الاتحادي الديمقراطي انتخابات عام ١٩٨٦ . وكان من نتيجة تلك الانتخابات حصول الحزب الاتحادي الديمقراطي على ٦٣ . مقعدا وفي الأول من آيار ١٩٨٦ . اجتمع الصادق المهدي زعيم حزب الأمة مع محمد عثمان الميرغني زعيم حزب الاتحاد الديمقراطي من أجل بحث النتائج التي أسفرت عنها الأنتخابات وخلال اللقاء اتفق الزعيمان على تشكيل حكومة ائتلافية من حزبيهما وبعض الأحزاب الأخرى على أن يتولى حزب الأمة رئاسة مجلس الوزراء بينما يتولى الحزب الاتحادي

رئاسة مجلس السيادة. ويتم تقسيم الوزارات الهامة بينهما وبهذا الاتفاق أنتقلت الجبهة الإسلامية القومية والتي كانت تعد ثالث القوى الحزبية في السودان الى صفوف المعارضة (تبلوك ١٩٩٤، ٣١).

تقاسم الحزبان المناصب الوزارية فقد تم تخصيص ٩ مقاعد وزارية لحزب الأمة و ٦ مقاعد للحزب الاتحادي الديمقراطي (توماس،ص ٥٢) الا ان الائتلاف بين الحزبين لم يدم طويلا فسرعان ما دخل الحزبان في خلافات خاصة فيما يتعلق بقوانين الشريعة الاسلامية فرأى حزب الامة ضرورة الغاء قوانين الشريعة الإسلامية واصدار قوانين اسلامية بديلة لها (الكباشي ١٩٨٩، ١٢) في حين كان الحزب الاتحادي الديمقراطي ينادي بتعديلها دون الغائها مع التحفظ على تطبيقها الفوري. وبعد مداولات عديدة صرح المتحدث باسم الصادق المهدي في الثامن والعشرين من من الشهر نفسه. بأن اللجنتين المشكلتين من حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي قد انتهت من توزيع المناصب وصدر ميثاق الوحدة الوطنية الذي أعدته اللجنة المشتركة والتي تشكلت من حزب الأمة وحزب الاتحاد الديمقراطي ثم أرسل لبقية الأحزاب التي ستشارك في الحكم للتوقيع عليه. عد ذلك الميثاق إلزاماً للحكومة الجاري تشكيلها آنذاك وأساساً من أجل وضع دستور البلاد الدائم بالاستناد إلى دستور ١٩٦٨ . مع الأخذ بنظر الاعتبار التغيرات الجديدة. وإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية المعروفة بقوانين أيلول ١٩٨٣ (محمود ١٩٨٦، ٥٦). عد الميثاق الحكومة الجديدة حكومة وحدة وطنية تراعي فيه الصلاحية والكفاءة والتوازن بين القوى السياسية. كما نص على تصفية آثار الحكم الديكتاتوري ومحاسبة الجناة الذين أهدروا حقوق الإنسان في السودان. وإصدار قوانين تستمد شرعيتها من القرآن الكريم والسنة الشريفة والعرف الاجتماعي والمصادر الوضعية على أساس اجتهادي يراعي ظروف العصر وواقع الحال. مع ضرورة التأكيد على المساواة بين المواطنين كافة بدون تمييز وأكد الميثاق على ضرورة مواجهة الأزمة الاقتصادية وتمكين البنك المركزي من السيطرة على النظام المصرفي بشكل كامل. كما أكد الميثاق على الدفاع عن الديمقراطية وتطوير العلاقات بين السودان والدول المجاورة والدول العربية الإسلامية والأفريقية وقد دعا إلى إصلاح الجيش. كما أكد على التحاور مع الجيش الشعبي لتحرير السودان بزعامة جون قرنق من أجل ايقاف القتال والاشتراك في المفاوضات دون شروط مسبقة (محمود ١٩٨٦، ٥٨).

الأ أنه طفت على سطح المشهد السياسي السوداني بعض المشكلات الناجمة عن اداء الافراد. اذ كان للصادق المهدي موقف معارض حول اداء الرجل الثاني في الحزب الاتحادي الشريف زين العابدين الهندي الذي كان وزيرا للخارجية بسبب تغيبه الكثير عن اجتماعات مجلس الوزراء حيث وصفه بأنه اديب وليس سياسيا. فضلا عن المشكلات التي شهدتها لاسيما فيما يتعلق بندره السلع وارتفاع الأسعار الأمر الذي ادى الى حل الحكومة. وتشكيل حكومة ائتلافية ثانية بائتلاف مكون من حزب الامة والحزب

الاتحادي الديمقراطي والاحزاب الجنوبية والتي ضمت (٢٠) وزيرا من الاحزاب المؤتلفة (كرار ٢٠٠٩، ٢٣)

لم تكن الحكومة الجديدة أوفر حظا من سابقتها فقد شهدت هي الأخرى مشكلات وخلافات حادة بين الحزبين الاتحادي الديمقراطي والامة ومما زاد الأمر تعقيدا دخول القاهرة طرفا في الازمة السياسية بين الحزبين المؤتلفين من خلال محاولتها البحث عن تحالفات وائتلافات جديدة لاقصاء المهدي وحزبه عن الحكم وذلك لتعارض توجهات الصادق المهدي مع طموحاتها. الا ان الحزب الاتحادي الديمقراطي رضخ للأمر الواقع وفضل بقاء التحالفات مع المهدي ضمانا لاستمراره في الحكم على الرغم من رغبة بعض الوزراء الاتحاديين بالخروج من الائتلاف. ومما زاد الأمر تعقيدا تدهور الأوضاع الاقتصادية وتفاقم مشكلة الجنوب مما ادى ذلك الى حل الحكومة وتشكيل حكومة الوفاق الوطني والتي كان للحزب الاتحادي الديمقراطي نصيب المشاركة فيها. ففي ظل تلك الحكومة تمكن الحزب الاتحادي الديمقراطي من التوصل إلى حل لمشكلة الجنوب من خلال عقد اتفاقية السلام عام ١٩٨٨ (الغرباوي ٢٠١٨، ٧١)(وعلى الرغم من تحقيقه لذلك الانجاز. الأ أنه لم تختلف اوضاع السودان كثيراً خلال فترة الحكم المدني الثالث إذ استمر التنافس والصراع بين الأحزاب السياسية و أضحى أكثر ضراوة. ذلك أن التغير السياسي الذي حدث في نيسان ١٩٨٥ لم يعقبه تغير كبير. كما أن مشكلة جنوب السودان قد تأزمت وتأججت الحرب الأهلية بشكل أكبر وازدادت الأوضاع سوءاً . وبالتالي لم يكن هناك إختلافات عميقة بين الأنظمة المدنية والعسكرية في حكمها السودان. من جانبه انسحب الحزب الاتحادي الديمقراطي من حكومة الوفاق الوطني وتحول الى صفوف المعارضة خلال المدة من شباط ١٩٨٩ حتى آذار عام ١٩٨٩ . وتشكيل الحكومة المدنية الرابعة التي شهدت تطورات جديدة تمثلت في عودة التأثير العسكري. وذلك بعد تقديم (١٥٠) ضابطا بالمذكرة العسكرية إلى علي الميرغني القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس مجلس رأس الدولة. والذي ابدى الحزب الاتحادي الديمقراطي موقفه ازاء تلك المذكرة وتأييدها واشاد بموقف القوات المسلحة في حفاظها على الديمقراطية خيار الشعب الأوحد وعده موقفا أصيلا (نويشي ١٩٨٩، ٢١)كان من نتيجة تلك المذكرة أن اصدر حزب الأمة بيانا في السادس وتاعشرين من شباط ١٩٨٩ . قدم من خلالها الدعوة لتوسيع قاعدة الحكومة لتشمل جميع الاحزاب. وبالفعل فقد تم تشكيل الحكومة المدنية الخامسة وكان نصيب الحزب الاتحادي الديمقراطي ٦ حقائب وزارية (الحسن ١٩٩١، ٨٢). وخلال هذه المدة فقد سعى الحزب الاتحادي برئاسة سيد احمد الحسين النائب الأول لرئيس الوزراء الى وضع حد للحرب الدائرة في الجنوب وذلك بارسال وقد الى اديس ابابا للالتقاء بقيادة حركة التمرد التي يقودها جون قرنق وذلك خلال المدة بين الرابع والعاشر من نيسان ١٩٨٩ . تم فيها نقل موافقة الحكومة الرسمية على مبادرة السلام وبعد سلسلة من الاجتماعات اصدر الطرفان بيانا وصفا فيه

ذلك اللقاء بانه اول لقاء رسمي بين الحكومة والحركة الشعبية مما يعد خطوة أولى نحو السلام (تبلوك ١٩٩٤، ٣٣) لم تكن تلك الحكومة أفضل من الحكومات التي تم تشكيلها فقد شهدت منذ البداية معارضة الجبهة الإسلامية فضلا عن تدهور الأوضاع الأمنية وترديها في أقليم دارفور الأمر الذي مهد لانقلاب حزيران عام ١٩٨٩.

يرى الباحث انها لم تكن المعارضة التي قادها الحزب الاتحادي الديمقراطي الاحزاب السياسية بتلك الفاعلية التي تمكنه من تحقيق غايته الأساسية والمتمثلة بالتخلص من الانظمة العسكرية التي حكمت البلاد ولم يكن على درجة من التوافق في برنامجه وأهدافه التي سعى إلى تحقيقها. فقد تأسس الحزب على اساس طائفي تمثل بطائفة الختمية والذين هم أتباع محمد عثمان الميرغني وهو من الاحزاب التي ليست لها أيديولوجية متكاملة وواضحة المعالم سوى أستقلال السودان أول الأمر. ذلك الهدف الذي سعى لتحقيقه قادة الحزب. وحتى بعد أن نالت السودان أستقلالها لم يضع الحزب خطط مدروسة وأخفق في حل مشكلات السودان السياسية والاقتصادية والاجتماعية أثناء مشاركته في حكم البلاد مع حزب الأمة في الحكومة الأئتلافية التي انبثقت بعد انتخابات عام ١٩٨٦.

المبحث الثاني: الحزب الشيوعي السوداني

تشكلت في السودان في النصف الأول من القرن العشرين عدد من الأحزاب السياسية التي اخذت على عاتقها تبني العديد من المواقف التي تتعلق برسم السياسة الداخلية والخارجية للسودان. وكان من بينها الحزب الشيوعي السوداني.إذ لعب دوراً مهماً في الحياة السياسية السودانية منذ تأسيسه عام١٩٤٦.
كان للحزب الشيوعي السوداني مواقف مهمة في السعي لتحقيق طموحات الشعب السوداني في الاستقلال على الرغم من تبني مصر فكرة وحدة النيل في العهدين الملكي والجمهوري. واستمرت مواقف الحزب على هذا المنوال على الصعيد الداخلي إزاء الحكومات السودانية المتعاقبة. إذ كانت سياسته بشكل عام تقوم على معارضة السلطة العسكرية وتأييد ومساندة الحكم المدني

المطلب الاول: نشأة وتأسيس الحزب

عام ١٩٤٦ يشهد تطورين جديدين في الساحة السياسية السودانية : دخول الطبقة العاملة السودانية بقوة لساحة الصراع الاجتماعي السياسي بميلاد الحركة النقابية. وتأسيس الحركة السودانية للتحرر الوطني" (حستو) كأول تنظيم شيوعي سوداني. ويجب أن نتوقف هنا لحظة لاستعراض الأيديولوجية الستالينية التي

تبنتها الحركة الشيوعية السودانية والتي ستكون سبب كل النكبات التي ستصيب الحركة العمالية لاحقاً (محمود ١٩٦٤، ١١١-١١٧).

أكد ماركس وإنجلز – الآباء المؤسسين للماركسية – على ضرورة توافر القاعدة المادية لبناء مجتمع اشتراكي. أي أن قيام الاشتراكية مرهون بمدى تطور الرأسمالية وتقدمها في المجتمع الذي يحدث فيه ثورة. فلا يمكن بناء الاشتراكية في بلد رأسمالي متخلف. لاحقاً طور الثوري الروسي ليون تروتسكي أطروحة ماركس بتأكيده أن الثورة ممكن أن تبدأ من بلد متخلف يعاني من رأسمالية متخلفة وطبيعتها مركبة وغير متكافئة على شرط أن تمتد إلى البلدان الرأسمالية المتقدمة في أوربا الغربية. ورأى تروتسكي استحالة قيام ثورة برجوازية ديمقراطية في الدول الرأسمالية المتخلفة بسبب طبيعتها الرجعية فإن الطبقة العاملة هي الوحيدة القادرة على قيادة تلك الثورة الديمقراطية بالتحالف مع فقراء الفلاحين. ثم ستأخذ الثورة منحنى اشتراكي نظراً لأن العمال في قيادتها. وبانتشار الثورة أممياً إلى الدول الرأسمالية المتقدمة يستطيع عمال الدولة المتخلفة بناء الاشتراكية بمساعدة رفاقهم عمال الدول المتقدمة تلك كانت الاستراتيجية التي اتبعها البلاشفة في ثورة أكتوبر ١٩١٧. لكن عزلة الثورة بسبب فشل الثورات في الدول الأوروبية المتقدمة – بالذات ألمانيا – ثم دخول العمال الروس في حرب أهلية وتعرضهم لمجاعات وأوبئة أدى إلى انهيار الإنتاج الصناعي الروسي وتضاءل حجم الطبقة العاملة الروسية. ووجد الحزب البلشفي نفسه على رأس دولة عمالية بدون عمال وبالتالي لكي يدير أمور الدولة أضطر إلى استخدام جيش من الموظفين القيصريين البيروقراطيين. وبدأت الطبقة البيروقراطية في التشكل والنمو والسيطرة على الدولة الجديدة. وبوصول ستالين إلى الحكم ممثلاً لتلك الطبقة الجديدة بدأ عملية تصنيع تحت إدارة الدولة البيروقراطية. وهنا تحولت روسيا إلى رأسمالية الدولة ومثلت البيروقراطية طبقتها الحاكمة الجديدة.

الحزب الشيوعي السوداني ومسألة الجنوب حيث وفي ١٦ مارس ١٩٦٥ انعقد مؤتمر المائدة المستديرة في الخرطوم لإيجاد حل لمشكلة الجنوب. ضم المؤتمر الأحزاب الشمالية الرئيسية – من بينها الحزب الشيوعي – والأحزاب الجنوبية. في البداية طالب الجنوبيون بإجراء استفتاء في الجنوب حول الوحدة أو الفيدرالية أو الانفصال. فرفض الشماليون عدل الجنوبيون مطالبهم وطالبوا بفيدرالية مع الشمال بإدارتين وجيشين منفصلين. فرفض الشماليون مرة أخرى وانهار المؤتمر . اشتعل الصراع في الجنوب من جديد . من المفيد هنا أن نتوقف لحظة لاستعراض موقف الحزب الشيوعي السوداني تجاه مسألة الجنوب....

يعد لينين أهم من طوروا الأطروحات الماركسية تجاه حركات التحرر الوطني. فقد رأى ضرورة تأييد عمال الدول الاستعمارية لحق تقرير مصير مستعمرات دولهم كوسيلة لكسر شوفينية عمال الدول الاستعمارية وفى نفس الوقت رأى أهمية إعطاء التأييد النقدي والغير مشروط" لحركات التحرر الوطني –

برجوازية الطابع – التي تنشأ في المستعمرات مع الحذر بعدم إعطائها لوناً شيوعياً. فهزيمة الدول الاستعمارية على يد تلك الحركات ستضعف من قوة البرجوازية الاستعمارية وسيسهل ذلك من إمكانية وصول العمال في الدولة الاستعمارية إلى السلطة. ولذا إذا أردنا الاختصار – دعى لينين إلى إقامة تحالف بين حركات التحرر الوطني في المستعمرات وعمال الدول الاستعمارية . (بشير ١٩٧٥، ٤١)

لم ينتهج الحزب الشيوعي السوداني النهج اللينيني في التعامل مع حركة التحرر الوطني الجنوبية. فوقف الحزب ضد حق الجنوب في تقرير مصيره بذريعة الحفاظ على وحدة السودان من التمزق ! (بشير، ١٩٧٥، ٤٦) . لقد تعامى الحزب عن الدور الذي يلعبه الجنوب في تثوير الشمال وإضعاف البرجوازية السودانية. لقد تغافل الحزب عن حقيقة وقوع الثورات في الشمال كرد فعل للجنوب. وتناسى استحالة وصول العمال السودانيين للحكم طالما ظل الجنوب محتل والعمال الشماليون شوفينيون ومتحدون مع برجوازيتهم في قهره.

وبعد ان حصل السودان على الاستقلال بدأت صفحة جديدة من تاريخه السياسي كان على الحكومات السودانية المتعاقبة مواجهتها ووضع الحلول لها على الصعيدين الداخلي والخارجي. وكانت الاحزاب السودانية جزء لا يتجزأ من مواقف تلك الحكومات آزاء قضية بلادهم. وعليه برزت للحزب الشيوعي عدة مواقف على الصعيدين الداخلي والخارجي. إذ شارك الحزب أبناء السودان معاناتهم. وقد أسهم في عام ١٩٥٦ بوضع برنامج للتنمية الاقتصادية لمعالجة الوضع الاقتصادي المتدهور في السودان. وقد رأى الحزب ضرورة التخلص من التبعية الاستعمارية. ورأى ضرورة أن يكون السودان بلداً صناعياً. بل رأى أن السبيل الوحيد لتعزيز استقلال السودان هو الاهتمام بالنشاط الصناعي للحيلولة دون الاعتماد على المنتجات الاجنبية في تلبية احتياجاته لأن ذلك يجعل السودان عرضةً للتدخل الاجنبي في شؤونه الداخلية وهذا ما يفقده سيادته (المهدي ١٩٧٧، ١٥٢).

وعلى الصعيد الداخلي أيضاً فقد أكد الحزب ضرورة حل قضية الجنوب وحماية الاقليمات القومية وإعطائها الحكم الذاتي. ووضع القوانين والانظمة الادارية لها بما لا يتعارض مع وحدة البلاد (بشير ١٩٧٥، ٦٤) إذ اشار عبد الخالق محجوب قائلاً : "إننا نرى منح الجنوب حكماً داخلياً يقوم على جمعية تشريعية ومجلس تنفيذي في اطار السودان الموحد... ولابد من الوقوف بحزم أمام مؤامرات الاستعمار الهادفة الى تمزيق وحدة السودان" ورأى ضرورة فرض القانون ليسود الامن والاستقرار في الجنوب. وعلى أثر ذلك وحسب وجهة نظر الحزب تتحطم مؤامرات الاستعمار واعوانه لإضعاف وحدة السودان السياسية (جريدة الايام السودانية ١٩٥٥،العدد ٦٧٥)

المطلب الثاني: دور الحزب ونشاطه السياسي

بدأت بوادر عدم الانسجام بين الحكومة السودانية والحزب الشيوعي تظهر بوضوح بعد معارضة الحزب الشيوعي لتوجهات الحكومة السودانية. إذ بدأت الحكومة منذ نيسان / ابريل ١٩٧٠ بأتخاذ اجراءات تحد من سلطة ونفوذ الحزب الشيوعي داخل النقابات العمالية والاتحادات الطلابية والنسائية. فضلاً عن منظمات الصداقة مع البلدان الاجنبية وغيرها (مختار ١٩٩٦، ٣١٢-٣١٤).

وازاء تلك الاجراءات عقد الحزب الشيوعي في ٢١ آب / اغسطس ١٩٧٠ مؤتمراً موسعاً حدد فيه مستقبل العلاقة مع الحكومة. إذ طرح الحزب مسألة التعاون مع الحكومة في المرحلة القادمة. وكان من ابرز نتائج المؤتمر حدوث انفصال بين اعضاء الحزب الشيوعي بين مؤيد للحكومة ومعارض لها (هجرس ١٩٨٥، ٢٢٨)

بعد ذلك اقدم الرئيس نميري في ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٠ على ابعاد ثلاثة من اعضاء مجلس قيادة الثورة وهم بابكر النور وفاروق حمدنا الله وهاشم العطا. وتلا ذلك ابعاد العديد من الضباط بسبب موقفهم المعارض للحكومة. وقام أيضاً بتعديل وزاري في ٢٢ تموز / يوليو من العام نفسه استحدث فيه منصب مساعد رئيس الوزراء .

وعلى الرغم من تلك المشاكل التي كانت قائمة بين الحكومة وأعضاء مجلس قيادة الثورة من الشيوعيين. فقد اوكل بمنصب مساعد رئاسة الوزراء لشؤون الاقتصاد الى بابكر النور. كما عين فاروق حمدنا الله منصب وزير العدل وشغل هاشم العطا

منصب مساعد رئيس الوزراء لشؤون الزراعة والثورة الحيوانية لقد شهدت المدة الممتدة بين تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٠ وتموز / يوليو ١٩٧١ تردي العلاقات بين الطرفين. لاسيما بعد اعتقال عبد الخالق محجوب وكوادر الحزب الشيوعي المدنية والعسكرية. إذ تطور ذلك الخلاف بعد الخطاب الذي القاه نميري بالخرطوم في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٠ عندما قام بالهجوم على الحزب الشيوعي وكوادره المعارضة له. وتلا ذلك اتهام نميري في ١٢ شباط / فبراير ١٩٧١ الحزب الشيوعي إذ وصف أعضاءه قائلاً : أنهم قوم مارقون يدوسون كل القيم والاخلاق في سبيل وصولهم الى السلطة" (بشير ١٩٧٥، ٢٨٠) وفي اعقاب ذلك اصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بياناً لها في منتصف آذار / مارس ١٩٧١ اكدت فيه رفضها لاجراءات الحكومة ضد الحزب الشيوعي. إذ ذكرت في بيانها أن تحطيم الحزب الشيوعي وشن الحرب ضده طريق محفوف بالمخاطر على بقاء السلطة نفسها قبل بقائه .... ومن الخير للسلطة ان تشتغل بواجباتها بدلاً من الدخول في هذه المعركة الخاسرة (حاج حمد ١٩٦٥، ٤١٣) من جانب آخر فقد وجه الحزب الشيوعي اتهاماً الى نميري متهماً اياه بالارتباط في المخابرات الامريكية. وطالب الحزب باستقالة الوزراء الشيوعيين المتعاطفين معه. كما دعا الى اسقاط حكومة نميري لقد عد البعض المواجهة بين نميري والحزب الشيوعي بمثابة دعوة للعنف. لاسيما بعد أن اشتدت تلك المواجهة

بشكل اكبر بعد ان تمكن بعض الضباط الشيوعيين في ٢٧ حزيران/ يونيو ١٩٧١ من تهريب عبد الخالق محجوب من معتقله واخفائه في القصر الجمهوري في غرفة مجاوره لغرفة نميري. إذ تمكن من خلالها القيام بالمواجهة مع النظام. وعلى اثر تلك الحادثة اقدم نميري على شن حملة من الاعتقالات في صفوف العناصر الشيوعية. كما قام بتسريح اعداد اخرى من الضباط الذين كانوا سبباً في تهريب عبد الخالق محجوب. أما المؤثرات الخارجية الموجهة ضد الحزب الشيوعي. فأنها لا تقل أهمية في تأثيرها على الوضع الداخلي في السودان. بسبب موقف جمال عبد الناصر المساند (بشير ١٩٦٨، ٤١-٤٦).

للحكومة السودانية. فضلاً عن تأييد الرئيس الليبي معمر القذافي لحكومة نميري. استمرت حالة التدهور في العلاقة بين الحزب الشيوعي وحكومة نميري. مما قادت الى اندلاع حركة انقلابية في ١٩ تموز / يوليو ١٩٧١ التي قادها الحزب الشيوعي للتخلص من نظام نميري قاد تلك الحركة الانقلابية الرائد هاشم العطا. الذي نجح في الاستيلاء على السلطة. وكان ذلك الانقلاب مفاجئاً للحكومة السودانية بعد ان علم نميري ان قادة الانقلاب من اكثر الضباط ثقة لديه ومن الذين كانوا ابعد ما يكون عن الشبهة على المستوين الشعبي والرسمي. إذ نجح الانقلابيون في تطويق القصر الجمهوري. في الوقت الذي كان فيه نميري يعقد اجتماعاً مع عدد من الوزراء. إذ القى هاشم العطا القبض على جميع قادة مجلس قيادة الثورة (رزوق ١٩٦٩، ٨٢).

وتمت العملية بسرعة كبيرة تحت تغطية عسكرية شملت المدرعات والدبابات التي كانت تحيط بالقصر الجمهوري اعلن هاشم العطا في بيان له من اذاعة أم درمان عن نجاح الانقلاب. فادركت الجماهير ان الحزب الشيوعي وراء الانقلاب وذكر العطا في بيانه الأول قائلاً: "ان الحركة التي قادها تهدف الى تصحيح مسار ثورة ٢٥ ايار / مايو بما يحقق آمال جماهير اكتوبر في السودان. وان نميري هو سبب انتشار الفساد والمشاكل الاقتصادية في البلاد (حمروش ١٩٦٧، ٦)

الخاتمة:

تُعد فترة التحول السياسي في السودان من ١٩٨٦ إلى ١٩٨٩ واحدة من الفترات الأكثر تأثيرًا في تاريخ البلاد المعاصر. حيث شهدت التحول من نظام ديكتاتوري إلى نظام ديمقراطي. من خلال دراسة الأدوار والتأثيرات التي مارسها كل من حزب الاتحاد الديمقراطي والحزب الشيوعي السوداني. يمكننا الحصول على رؤى معمقة حول كيفية تشكيل السياسات ونتائج التحولات السياسية في تلك الفترة.

كما أظهرت الدراسة أن التفاعل بين القوى السياسية المختلفة. بما في ذلك الحزبين الرئيسيين. كان له تأثيرات متنوعة على استقرار البلاد. فقد ساعدت استراتيجيات حزب الاتحاد الديمقراطي في تجنب

الأزمات السياسية. بينما عكست مواقف الحزب الشيوعي التحديات التي تواجهها عملية التحول من خلال الضغط من أجل تغييرات جوهرية.

في الختام. يقدم هذا البحث مساهمة مهمة في فهم كيفية تأثير الأحزاب السياسية على عمليات التحول الديمقراطي. وسبل تحقيق الاستقرار السياسي في أوقات التغيير. إن الدروس المستفادة من تجربة السودان في تلك الفترة يمكن أن تكون مفيدة لصانعي السياسات والباحثين في سياقات مماثلة. مما يعزز الوعي حول كيفية إدارة التحولات السياسية بنجاح.

النتائج

١. تمكّن حزب الاتحاد الديمقراطي من تحقيق جزء كبير من أهدافه بإعادة النظام الديمقراطي عبر تشكيل حكومة ائتلافية. كما ساهم في تعزيز المشاركة السياسية وتحسين بيئة الحوار بين القوى السياسية المختلفة.

٢. الحزب الشيوعي أثر بشكل كبير على النقاشات حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية. مطالبًا بإصلاحات شاملة لتحسين الظروف المعيشية للفئات الأقل حظًا. كانت له مساهمة في الدعوة لتحسين أوضاع الطبقة العاملة وتعزيز الحقوق الاجتماعية.

٣. واجه كلا الحزبين تحديات كبيرة في تحقيق الأهداف المنشودة بسبب التوترات الداخلية والتباين في الأهداف بين الأحزاب المختلفة. مما أدى إلى صراعات داخلية ومعارضة سياسية.

٤. على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الحزبين لتحقيق استقرار سياسي واجتماعي. واجهت البلاد تحديات كبيرة أدت إلى التحول السياسي مجددًا بعد عام ١٩٨٩. حيث شهدت البلاد انقلابًا عسكريًا بقيادة عمر البشير.

التوصيات

١. من الضروري للأحزاب السياسية أن تسعى لتكوين تحالفات أوسع وأقوى. مما يساعد على تحقيق أهداف مشتركة ويساهم في الاستقرار السياسي.

٢. ينبغي على الأحزاب السياسية التركيز على تنفيذ إصلاحات اقتصادية واجتماعية فعّالة لتحسين الظروف المعيشية وتعزيز العدالة الاجتماعية.

٣. تعزيز الحوار المفتوح والشفاف بين جميع الأطراف السياسية يمكن أن يساهم في حل النزاعات وتوجيه السياسات نحو الأهداف الوطنية المشتركة.

٤. يجب أن يكون هناك اهتمام مستمر بتعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان لضمان استقرار النظام السياسي وتلبية احتياجات المواطنين.

بالمجمل. كانت الفترة بين ١٩٨٦ و١٩٨٩ حاسمة في تاريخ السودان. وشكلت أساسًا مهمًا لفهم الديناميات السياسية التي أثرت على مستقبل البلاد. تحقيق التوازن بين القوى السياسية المختلفة وتحقيق الإصلاحات المطلوبة كان تحديًا كبيرًا. لكن دروس هذه الفترة تظل ذات أهمية في تعزيز النمو المستدام والاستقرار السياسي في السودان.

المصادر باللغة العربية:

١. البحيري، زكي . ١٩٨٩. الحركة الوطنية في السودان ١١٩٤٣ – ١٩٨٥ . القاهرة: دار النهضة.

٢. البشير، أحمد الأمين . أيار ١٩٨٥. العلاقة بين السياسة والدين في السودان . مجلة المستقبل العربي. العدد ٧٧. ٤ .

٣. بشير، محمد عامر . ١٩٧٥ .الجلاء والاستقلال. الخرطوم: الدار السودانية للكتب.

٤. بشير، محمد عمر . ١٩٦٨ . تاريخ الحركة الوطنية في السودان. للتفاصيل ينظر : محمد سليمان مذكرات نائب سوداني . بيروت: دار الثقافة.

٥. تبلوك، تيم . ١٩٩٤. صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال حتى الانتفاضة. ت الفاتح التيجاني. الخرطوم: دار الخرطوم للطباعة.

٦. جابريل، واربرج. ١٩٧٨. الإسلام والقومية والشيوعية في مجتمع بدائي لندن فرانك كاس.

٧. حاج حمد، محمد ابو القاسم . ١٩٦٥. جريدة الفجر الجديد. العدد ٩٢٠. ٧ شباط / فبراير

٨. الحسن، حسن احمد.١٩٩١. اغتيال الديمقراطية في السودان. السودان : الدار العربية الافريقية.

٩. حمروش، أحمد.١٩٦٧. الوزارة الجديدة في السودان. مجلة روز اليوسف العدد ٢٠٣٢. السنة ٤٢. ٢٢ أيار / مايو.

١٠. رزوق، يونان لبيب. ١٩٦٩. الثورة والصراع الحزبي في السودان ١٩٦٤ – ١٩٦٩ . مجلة السياسة الدولية. العدد ١٨ . تشرين الأول / اكتوبر القاهرة .

١١.سعيد ، السر احمد. ٢٠٠١ .السيف والطغاة. القوات المسلحة السودانية (١٩٧١ – ١٩٩٥). الخرطوم: الشركة العالمية للطباعة والنشر .

١٢.سليمان، محمد. ١٩٦٨ . مذكرات نائب سوداني. بيروت : دار الثقافة.

١٣. صالح، علي عثمان محمد . ١٩٩١. مناهج الثقافات وضرورة التجديد . مجلة حروف . العدد مزدوج .ديسمبر/ مارس.

١٤. عفارة، جميل الياس . ١٩٨٥. مشاكل السودان السياسية . بيروت : شركة الطبع والنشر اللبنانية .

١٥. الغرباوي، سناء حسن محي . ٢٠١٨. التطورات السياسية في السودان ١٩٨٥ ١٩٨٩ :دراسة تاريخية . رسالة ماجستير غير منشورة . كلية التربية . جامعة واسط .

١٦. الكباشي، المكاشفي طه. ١٩٨٩. الشريعة الغالية في ظل الحكم الطائفي بالسودان ما بين عام ١٩٨٦ – ١٩٨٩ . الخرطوم.

١٧. كرار، حيدر جعفر. ٢٠٠٩. العلاقات الصينية السودانية . بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية .

١٨. محمد، الفاضل. ٢٠١٢ . السودان : الازمة الاقتصادية. صحية الشرق الأوسط. ٤ تشرين الأول/ اكتوبر.

١٩. محمود، أحمد شوقي. ١٩٨٦.التجربة الديمقراطية في السودان. القاهرة: عالم الكتب.

٢٠. محمود، حسن أحمد. ١٩٦٤ . المرحلة الأفريقية في تأريخ المرابطين. الجلة التاريخية المصرية. المجلد/١٢.

٢١. مختار، عبد الرحمن . ١٩٩٦ . خريف الفرح. أسرار السودان ١٩٥٠ – ١٩٧٠ . الخرطوم: دار الصحافة.

٢٢. منصور خالد، السودان. ١٩٨٥. والنفق المظلم قصة الفساد والاستبداد. لندن: دار ادم للنشر.

٢٣. المهدي، عبد الرحمن . ١٩٧٧. مذكرات الامام عبد الرحمن المهدي. القاهرة: مركز الدراسات السودانية.

٢٤. النورجاويش، ميرغني. ١٩٩٠. العلاقات المصرية السودانية ما بين التكامل والاخاء. ندوة في العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر. القاهرة.

٢٥. نويشي، مرسي. ١٩٨٩. السودان مهدد بانهيار دستوري وحرب أهلية بين المليشيات. مجلة الوطن العربي. العدد ٢٢ . ٦ كانون الثاني .

٢٦. نويشي، مرسي. ١٩٨٩. السودان مهدد بانهيار دستوري وحرب أهلية بين المليشيات. مجلة الوطن العربي. العدد ٢٢ . ٦ كانون الثاني .

٢٧. هجرس، محمد سعيد. ١٩٨٥ . السودان بين مشاكل التعددية والبحث عن هوية . مجلة المنار. العدد ٣. السنة الأولى فرنسا. آذار / مارس .

المصادر باللغة الانكليزية

1. Affara, Jamil Elias. 1985. Sudan's Economic Problems. Beirut: Lebanese Printing and Publishing Company.
2. Al-Bashir, Ahmed Al-Amin. May 1985. The Concordance between Politics and Religion in Sudan. Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine. Issue 77. 4.
3. Al-Buhairi, Zaki. 1989. The National Movement in Sudan 1943-1985. Cairo: Dar Al-Nahda.
4. Al-Gharbawi, Sanaa Hassan Mohi. 2018. Practicing the Profession in Sudan 1985-1989: Management Study. Unpublished Master's Thesis. College of Education. University of Wasit.
5. Al-Hassan, Hassan Ahmed. 1991. Pliers in Sudan. Sudan: Arab European House.
6. Al-Kabashi, Al-Kashfi Taha. 1989. The Expensive Sharia under Sectarian Rule in Sudan between 1986-1989. Khartoum.
7. Al-Mahdi, Abdul Rahman. 1977. Memoirs of Imam Abdul Rahman Al-Mahdi. Cairo: Center for Sudanese Studies.
8. Al-Nurjawish, Mirghani. 1990. Egyptian-Sudanese Relations between Integration and Brotherhood. A Symposium on Egyptian-Sudanese Relations between Past and Present. Cairo.
9. Bashir, Muhammad Amer. 1975. Evacuation and Independence. Khartoum: Sudanese House of Books.
10. Bashir, Muhammad Umar. 1968. History of the National Movement in Sudan. For details: Muhammad Suleiman, Memoirs of a Sudanese Representative. Beirut: Dar Al-Thaqafa.
11. Gabriel, Harb. 1978. Islam, Nationalism and Communism in a Primitive Society. London Frank Cass.
12. Haj Hamad, Muhammad Abu Al-Qasim. 1965. Al-Fajr Al-Jadeed Newspaper. Issue 920. February 7/February
13. Hamroush, Ahmed. 167. The New Ministry in Sudan. Rose Al-Youssef Magazine Issue 2032. Year 42. May 22/May.
14. Hejres, Muhammad Saeed. 1985. Sudan has multiple clear problems about its identity. Al-Manar Magazine. Issue 3. First year French. March.

15. Karar, Haidar Jaafar. 2009. Sudanese-Sudanese Relations. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
16. Mahmoud, Ahmed Shawqi. 1986. The Democratic Experience in Sudan. Cairo: Alam Al-Kutub.
17. Mahmoud, Hassan Ahmed. 1964. The African Stage in the History of the Almoravids. The Egyptian Historical Journal. Volume/12.
18. Mansour Khalid, Sudan. 1985. And the Dark Tunnel, a Story of Essence and Tyranny. London: Adam Publishing House.
19. Muhammad, Al-Fadil. 2012. Sudan: The Economic Crisis. Eastern Health. October 4.
20. Mukhtar, Abdul Rahman. 1996. Autumn of Joy. Secrets of Sudan 1950-1970. Khartoum: Dar Al-Sahafa.
21. Noishi, Morsi. 1989. Sudan is threatened by constitutional collapse and civil war between militias. Al-Watan Al-Arabi Magazine. Issue 22. January 6.
22. Noishi, Morsi. 1989. Sudan is threatened by constitutional collapse and civil war between militias. Al-Watan Al-Arabi Magazine. Issue 22. January 6.
23. Rizq, Younan Labib. 1969. Revolution and Party Conflict in Sudan 1964-1969. Political Science Magazine. Issue 18. October/Cairo.
24. Saeed, Al-Sir Ahmed. 2001. Al-Saif and Ghada. The Sudanese Armed Forces (1971-1995). Khartoum: The International Printing and Publishing Company.
25. Saleh, Ali Osman Mohammed. 1991. Curricula of Culture and Free Necessity. Haroof Magazine. Double Issue. December/March.
26. Suleiman, Mohammed. 1968. Memoirs of a Sudanese Representative. Beirut: Dar Al-Thaqafa.
27. Tablouk, Tim. 1994. The Struggle for Power and Wealth in Sudan from Independence to the Uprising. Al-Fateh Al-Tijani. Khartoum: Dar Al-Khartoum for Printing.